

مداخلة – جلسة المجلس التنفيذي TTEM 6 C – OPCW – EC 110

مداخلة د. محمد كتوب رئيس فريق الأمن الدولي ومنع الانتشار في وزارة الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية في البند 6c- جلسة المجلس التنفيذي 110 في 7- 10 أكتوبر 2025

السيد رئيس المجلس، سعادة المدير العام للمنظمة

السيدات والسادة أصحاب السعادة أعضاء المجلس التنفيذي الموقرون

قبل الثامن من كانون الأول من عام 2024 كان البعض يطلق على بلادي اسم " سوريا الأسد". اليوم انتهت هذه الحقبة بعد أن انتصر السوريون الذين اختنقوا بالأسلحة الكيماوية طوال الأعوام الماضية، فغيرنا أسماء مئات المدارس والشوارع والجامعات التي كانت تحمل اسم الأسد إلى أسماء جميلة تذكرنا بفترات أكثر حضارة ونورا من تاريخ شعبنا، ولكن من الإنصاف أن نستخدم التسمية التي يستخدمها الضحايا لبرنامج الأسلحة الكيميائية فهو بالنسبة لهم " البرنامج الكيميائي لحقبة الأسد" مهما أطلقت عليه من تسميات، ولن يحمل يوما برنامج العربية العربية السورية.

ترتكز إرادة سوريا للإيفاء بالتزاماتها بمعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية على إيمان راسخ بحقوق الضحايا في العدالة والانتصاف ومساءلة المتورطين، وعلى حرص سوريا على الإيفاء بالتزاماتها الدولية. كما تبنى هذه الإرادة على رؤية واقعية منفتحة، تدرك التحديات، وتعمل على تطوير القدرات والتعاون مع كل الأطراف.

أيها السيدات والسادة،

نواجه في عملية تدمير أي بقايا للبرنامج الكيميائي لحقبة الأسد عدة أنواع من العقبات تتعلق بالوصول للمعلومات نتيجة الطبيعة السرية للبرنامج، وبالوصول الفيزيائي للمواقع المشتبهة نتيجة مخلفات الحرب والضريات الإسرائيلية التي تعرقل الوصول وتتلف الأدلة، إضافة إلى إرث سنين الحرب من اقتصاد منهك، وبنية تحتية مهترئة، وبني إدارية رثة.

هذا قد يجعل من المهمة تبدو معقدة وصعبة، ولكن على الأرض هناك واقع مختلف مليء بالعمل ومواجهة الصعاب والبحث عن حلول عملية تحد من المخاطر أولا، وتضمن المستوى الأفضل من التحقق من قبل فرق الصعاب والبحث عن حلية البحث عن أي بقايا للأسلحة الكيميائية لحقبة الأسد، ومن ثم الإعلان ومن المنظمة لإحراز التقدم في عملية البحث عن أي بقايا للأسلحة الكيميائية لحقبة الأسد، ومن ثم الإعلان ومن

بعده التدمير بشكل يحافظ على الأدلة لعملية المساءلة. لقد أتيت من دمشق منذ بضعة أيام فقط. لو رأيتم التقدم المحرز في فترة قصيرة لشعرتم معي بأننا على الطريق الصحيح. فرقنا الوطنية تعمل كل ما بوسعها لتطور من قدراتها وتذلل العقبات، فالعمل في سوريا لا يتوقف على مدار الساعة.

في سوريا التي تنهض من آثار الحرب، هناك حقيقة لا يمكن إغفالها، وهي أن كوادرنا اكتسبت خبرة طويلة في عملية التوثيق والتعامل مع الأسلحة الكيميائية، وفي النهاية انتصرت عليها بعد 12 عاما من الصراع. هناك عمل على عدة مسارات وبخطة من عدة مراحل، حيث نعمل على جمع المعلومات وبناء قواعد البيانات، والتنسيق بين الوزارات المعنية وتعزيز القدرات الوطنية. كما نعمل على تأسيس آليات للتعاون مع الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية لكي نستطيع الاستفادة من خبرات الجميع.

أيها السيدات والسادة:

إن مشروع قرار "التدمير المسرع لأي بقايا للأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية " يأتي ضمن جهود الجمهورية العربية السورية للتأطير القانوني للحلول العملية والواقعية بما يتناسب مع ما تواجهه فرقنا على الأرض، وبما يوافق توجيه الموارد والجهود نحو أفضل النتائج، وفق أعلى المعايير، وبما يتسق مع حرص سوريا على الالتزام في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وسعيها لكي يبنى مسار المسائلة الوطني والعدالة الانتقالية للجرائم الكيميائية بالتعاون مع الجهود الدولية للمساءلة وخاصة فريق التحقيق وتحديد الهوية IIT الذي استطاع زيارة سوريا لأول مرة هذا العام.

كما نتطلع للبناء على مخرجات مجموعة العمل التي ناقشت مقترحات المسائلة الجنائية الدولية لاستخدام الأسلحة الكيميائية وسيما بما يتعلق بعمل القضاء الوطني وتعاونه مع المسارات الدولية.

السيد رئيس المجلس، السيد المدير العام للمنظمة:

لقد بدأت فرقنا الوطنية بتأمين المواقع المشتبهة التي لدينا معلومات عنها منذ الساعات الأولى بعد سقوط نظام الأسد في الثامن من ديسمبر 2024، وبدأنا العمل يدا بيد مع فرق الأمانة الفنية منذ زيارتهم الأولى إلى سوريا في شباط عام 2025، أي فقط بعد 3 شهور من التحرير. خلال سبعة أشهر فقط تم تنفيذ خمس انتشارات على أراضي الجمهورية العربية السورية، وبدأ الانتشار السادس يوم البارحة، وقد عملت الحكومة السورية الجديدة على تقديم جميع التسهيلات اللازمة لإنجاح هذه المهام، وضمان حركة الفرق، بما يمكّنها من الاضطلاع بمهامها على الوجه الأمثل والوصول غير المقيد للمواقع المشتبهة والمعلومات والأدلة.

لدينا الآن فرصة كي نتجاوز العقبات التي تراكمت منذ عام 2013 إلى مرحلة جديدة تقوم سوريا فيها بدور ريادي في عملية مكافحة الأسلحة الكيميائية وفي نظام منع الانتشار العالمي، بشكل منفتح للتعاون مع الجميع، ومدرك للالتزامات والواقع والتحديات والفرص على حد سواء.

شكرا